ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

"Solon and the Constitutional Basis of the Oligarchic Regime"(During the First Half of Sixth Century B.C.)

PHD. Ahmed Mahmoud Mohamed EL-Boghdady
History Department- Faculty of women- Ain Shams University - Egypt
boghdady68@gmail.com
Assoc.Prof. Samy Abdel Fattah Shehata
Associate Professor of Greek-Roman History - Faculty of women for Arts, Science & Education-Ain Shams University - Cairo - Egypt.
Assoc.Prof. Enas Ahmed Abdel-Ghany
Associate Professor of Greek-Roman History - Faculty of Human Studies Al-Azhar University - Cairo - Egypt

Article Arabic
Receive Date: 21 February 2023, Revise Date: 6 April 2023
Accept Date: 15 April 2023.
DOI: 10.21608/BUHUTH.2023.195113.1465
Volume 3 Issue 5 (2023) Pp.113-129

Abstract

This present research tackles with the conditions of Athenian society from the end of the seventh century until the middle of the sixth century B.C.; the period in which, the class struggle increased between the poor and wealthy of Athens, who seized the country's goods and capabilities and monopolized the rule. This consequently led to the spread of a state of popular discontent and anger in order to achieve social justice and improve the people's economic conditions; leading in turn to the emergence of a number of attempts at political and economic reform by Dracon and then by Solon, who is considered the founder of the Oligarchic system of government during the first half of the sixth century B.C. Solon could also reconcile the rich and the poor through a set of legislations, which encouraged some people to call him the conciliator Archon. Because he was capable to calm down the situation between the rich and the poor and dilute the issue of the disadvantaged classes by enacting a set of laws that we can describe as being nothing but sedatives and alleviators for the state of the societal anger. Solon soon left Athens until the people returned with all their segments to what they were in terms of conflict and rivalry, and they abounded bickering, which contributed to the division of the Athenians into three warring parties, the first: the Simplex Party, which included the puritans of the aristocracy. The second: is the Coast party, which included the owners of the middle class of merchants and craftsmen, and they represented the new rich class. The third: is the Mountain Party, which included the poor of the public among the patrons.

***Keywords*:** Hoplites - Seisachtheia -Thetes - Boule - Areiospagos - Heliaea.

سولون والأساس الدستوري لنظام الحكم الأوليجارخي (خلال النصف الاول من القرن السادس ق.م)

أحمد محمود محمد البغدادي
باحث دكتوراه - قسم التاريخ
شعبة التاريخ (اليوناني – الروماني القديم)
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس، مصر
boghdady68@gmail.com

الدكتور/ سامي عبد الفتاح شحاتة
أستاذ التاريخ اليوناني – الروماني المساعد
بكلية البنات
جامعة عين شمس – مصر

الدكتورة/ إيناس أحمد عبد الغني
أستاذ التاريخ اليوناني – الروماني المساعد
بكلية الدراسات الانسانية
جامعة الأزهر بالقاهرة – مصر

المستخلص:

يتناول البحث اوضاع المجتمع الاثيني نهاية القرن السابع حتى منتصف القرن السادس ق.م حيث ازدادت حدة الصراع الطبقي بين فقراء اثينا واثريائها الذين استولوا على خيرات البلاد ومقدراتها واستأثروا بالحكم ما ادى الى انتشار حالة من السخط والغضب الشعبي لتحقيق عدالة اجتماعية وتحسين امور الشعب الاقتصادية، ما ادى الى ظهور عدد من محاولات الاصلاح السياسي والاقتصادي على يد دراكون ومن بعده سولون الذي يعد مؤسس نظام الحكم الاوليجارخي خلال النصف الاول من القرن السادس ق.م ، كما استطاع سولون ان يوفق بين الاغنياء والفقراء من خلال مجموعة من التشريعات ما دفع البعض الى تسميته بالارخون الموفق لانه استطاع تهدئة الموقف بين الاغنياء والفقراء وتمييع قضية الطبقات المحرومة عن طريق سن مجموعة من الشرائع يمكننا وصفها بأنها كانت عبارة عن مسكنات ومهدئات لحالة الغضب المجتمعي ليس الا، فما لبث سولون ان غادر اثينا حتى عاد الشعب بكل اطيافه الى ما كان عليه من صراع وتناحر وكثرت المشاحنات، ما ادى الى انقسام الآثينيين إلى ثلاثة أحزاب متناحرة. أولها: حزب السهل حيث كان يضم المتشددون من أصحاب الطبقة الارستقراطية. والثاني: حزب الساحل وكان يضم أصحاب الطبقة المتوسطة من التجار والصناع وكان هؤلاء يمثلون طبقة الاغنياء الجديدة ، والثالث: حزب الجبل وكان يضم فقراء العامة من الرعاة.

الكلمات المفتاحية:

المشاة المسلحين، تخفيف الثقل ، المعدمين، مجلس الشورى، مجلس الشيوخ، محاكم المحلفين

حالة المجتمع الاثيني قبل سولون:-

ظلت أثينا تحت الحكم الارستقراطي حتى أوائل القرن السابع ق.م ولكن كان لتطوير نظام الجيش والتكتيك الحربي منذ حوالي منتصف القرن السابع ق.م نتائج خطيرة على المفهوم الاجتماعي السابق فقد كان نظام الدفاع في أثينا قائم على الأشراف الذين يكونون سلاح الفرسان وهم الذين يقودون أتباعهم إلى الحرب ولكن ظهور نظام المشاة المسلحين تسليحا ثقيلا المعروفة باسم هوبليتيس (Hoplites) والتي تنسب الى الملك فيدون ملك أرجوس أدى الى كسر احتكار الارستقراطيين للجيش حيث جذب نظام المشاة أعداد غفيرة من الطبقات المتوسطة للانضمام إليه، وسرعان ما أحس جنود الجيش بأهميتهم وثقلهم في الحروب والمعارك فطالبوا بامتيازات جديدة دفعت الى تغير الأحوال الاجتماعية علاوة على ظهور النقود التي خلقت طبقات جديدة ثرية وذات نفوذ قوي. (الناصري، 1976 ص ص 194، 195)

وقد كان الهوبليتاي بداية من القرن السابع حتى منتصف القرن الخامس ق.م يشكلون ما بين 20 الى 40% من اجمالي سكان المدينة الدولة من الرجال الاحرار وهكذا شكلوا كتلة عريضة بالمجتمع ونتيجة الهوة الاقتصادية الكبيرة بينهم وبين طبقة الاثرياء فقد كانوا يمثلون الطبقة الوسطى بالمجتمع الاثيني. (Momrak, 2004, p192) فاذا اختل توازن الطبقة الوسطى اختل التوازن العام للمجتمع على اعتبار ان الطبقة الوسطى دائما هي رمانة ميزان اي مجتمع.

وأمام حالة البؤس والشقاء التي أضحى فيها أفراد الطبقات الدنيا نتيجة الضغط والتعسف الواقع عليهم جراء استغلال الارستقراطيين والمرابين الجشعين لهم فقد اضطروا الى الاستدانة وفقدان ممتلكاتهم وحريتهم وحرية اسرهم نتيجة عجزهم عن سداد ديونهم، ما دفعهم هذا الوضع السيئ الى تكوين نواة الجيش الثوري والناقم على الأوضاع السائدة، تولى قيادتهم بعض افراد الطبقة الوسطى من التجار والصناع الناقمين على ما آل اليه حالهم في ظل حكومة الاقلية حيث بدأ صدام وصراع عنيف بين مختلف طبقات المجتمع الآثيني ولم يكف أفراد الطبقات الدنيا عن اذكاء الثورات واشعالها لاجبار النبلاء والاثرياء لتلبية مطالبهم وأهمها نشر القوانين وتدوينها لاجبار القائمين على شئون الحكم باحترامها والتقيد بها الا أن الاوليجارخية من كبار التجار والارستقراطيين حاولوا بكل جهد للحيلولة دون تدوين ونشر القوانين للحفاظ على سلطاتهم ومصالحهم. (الخطيب، 1999 ص ص 289، 290) وهذا ما نسميه صراع افقي بين طبقة الانداد وبين الجماهير العريضة الفقيرة من الشعب، ومن الطبيعي أن يظهر بعض المنتفعين من حالة السخط العام لاذكاء الصراع بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة لنيل مكاسب سياسية في ظل هذا الزخم من الفوضى.

وقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن السابع ق.م أول محاولة لإقامة حكم الطغاة في أثينا على يد شخص يدعى كيلون الذي كان قد تزوج من ابنة طاغية ميجارا Theagenes وجمع حوله بعض الساخطين والمنشقين وبعض الأنصار مدعما قوته بقوة عسكرية من صهره الميجاري فاستطاع احتلال الأكروبوليس في أثينا وذلك حوالي عام ٦٣٠ قبل الميلاد، إلا أن محاولته باءت بالفشل فهرب الا أن الحكومة استطاعت أن تقضي على تلك المؤامرة وعلى أعوانه تماما. (حسين ،1998، ص 158)

فبعد أن لجأ أعوان كيلون وانصاره الى احد معابد الآلهة أثينا معتصمين بحماية الآلهة المقدسة، قام ميجاكليس Megacles أرخون أثينا وقتذاك بالقبض عليهم وقتل العديد منهم بعد أن منحهم أمان الخروج من ملجئهم والعفو عنهم مما اثار غضب الأثينيين ضده وضد حكم أسرته من آل الكمايون Alcameonids حيث تم نفيهم فيما بعد لفترة طويلة وظلت اللعنة تطاردهم بسبب فعلتهم. (Gagarin, 2008, p 94) وتعد هذه هي أولى مظاهر الإجماع الشعبي الأثيني ضد الحاكم. (السعدني،2002، ص 224)

وقد كان لتلك المحاولة آثارها ونتائجها السيئة في أتيكا حيث أعلنت أثينا الحرب على ميجارا بسبب مساعدتها كيلون في محاولته وقد أدت هذه الحرب إلى خراب الأراضي الزراعية واضطراب وتدهور للحياة الاقتصادية الأثينية. (حسين، 1998، ص 158) وهو الامر الذي ينذر بحدوث تغير سياسي نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية.

التحولات السياسية في اثينا في ظل تردي الاوضاع الاقتصادية:-

فطنت الطبقة الحاكمة الارستقراطية بعد نجاحها في كشف مؤامرة كيلون والتصدي لها وإفسادها وأمام السخط المتزايد من قبل الطبقات الأخرى ضد حكمهم أن تدوين القوانين أصبح أمرا حتميا لمنع تلك المحاولات في المستقبل وعليه فقد عهدوا بتلك المهمة لمشرع يدعى دراكون Dracon. حيث جعلوه أرخوان عام 621 ق.م ومنحوه سلطات استثنائية لمراجعة القوانين والدستور. (الناصري،1976، ص.195)

تشريعات دراكون Dracon:-

لقد تم اختيار دراكون لتدوين قوانين المجتمع الأثيني الذي لم يسبق كتابة قوانينه من قبل ربما لدرايته ومعرفته بتشريعات بلاد اليونان المختلفة المكتوبة إلا انه لم يكن لديه سابقة معرفة بقانون القتل، وربما لجأ دراكون لسن هذا القانون تحديدا نتيجة محاولة الانقلاب التي قام بها كيلون رغم فشل تلك المحاولة. (Gagarin, 2008, p. 94)وربما دفعت الطبقة الارستقراطية دراكون لصياغة وتدوين القوانين كتدابير استباقية لمنع الفوضى الاجتماعية التي بدا انها في تصاعد مستمر وكي تمنع أي تحد للنظام القائم لهذا كانت قوانين دراكون شديدة القسوة ورغم ذلك فقد أثارت تلك القوانين سخط الطبقات الشعبية لاحداث التغيير حيث ظلت العدالة غير متكافئة ولا تطبق الا على الفقراء. (Kurt A & Josiah, 2007, p.55)

لقد كانت أشهر قوانينه هو ما يتعلق بالقتل العمد أو غير المتعمد، حيث كان لأسرة القتيل وأقاربه الحق في الانتقام والثأر له، ما لم يمكن إقناع ذوي القربى قبول التعويض، إلا أن قوانين دراكون حولت هذه المنازعات إلى المحاكمات، وكانت العقوبة هي الإعدام على جرائم القتل أو النفي بتهمة القتل غير المتعمد، بل زاد على ذلك بأن جعل عقوبة الإعدام حتى على أبسط المخالفات. حتى أن ديماديس Demades خطيب أثينا في القرن الرابع كتب ساخرا أن قوانين دراكون لم تكتب بالحبر بل كتبت بالدم. ورغم شدة وقسوة قوانين دراكون إلا أنها لم تتمكن من تهدئة التوترات ولم تحل المشكلات التي كانت سببا في الاضطرابات سواء الاقتصادية أو السياسية. (Pomeroy, 2004, p. 113) فلم تخفف تشريعات دراكون من آلام العامة ولم تصلح من أمر الثورة الاجتماعية التي انتظرت أكثر من ثلاثين عاما من أجل إصلاح شامل على يد سولون. (حسين, 1998،ص.159)

وقد ذكر ارسطو• في دستور الاثينيين اسباب عدم الاستقرار التي انتابت المجتمع الاثيني رغم تشريعات دراكون؛ قائلا:

"لم يكن يستمتع بالحقوق السياسية إلا القادرون على أن يشتروا أسلحتهم، وهؤلاء كانوا ينتخبون التسعة الذين يشغلون مناصب الأراكنة والحفظة الذين يقومون على حفظ خزائن الدولة. وكان يشترط لانتخابهم ان تكون لهم ثروة تعدل عشرة (أمناء) خالية من كل دين، وكانوا ينتخبون من دونهم من الرؤساء على ان يكونوا قادرين على ان يشتروا أسلحتهم. اما الاستراتيجوي والهيباركوي فكان يجب ان يملك كل واحد منهم ثروة لا تنقص عن مائة مناً خالية أيضا من الدين، وان يعلن ان له ولدا مشروعا قد نشأمن زواج مشروع لا تقل سنه عن عشر سنين، كل هؤلاء الرؤساء كانوا خاضعين، قبل ان يؤدوا حسابهم ، لمراقبة (البروتانوي) ولمراقبة (الاستراتيجوي) و(الهيباركوي) اللذين قاموا باعمالهم في السنة الماضية. وكان الذين يراقبون الحساب من نفس الطبقة التي كان ينتخب منها (الاستراتيجوي) و(الهيباركوي) . (ارسطو، 1921 ، ص.49)

هذا ما ذكره ارسطو عن تشريعات دراكون التي لم تحقق الاستقرار لاثينا حيث كانت الحقوق السياسية حكرا على فئة قليلة في حين حرمت منها الكثرة الغالبة من الشعب ومنها يتضح تركز السلطات

• «ἀπεδέδοτο μὲν ἡ πολιτεία τοῖς ὅπλα παρεχομένοις: ᾑροῦντο δὲ τοὺς μὲν ἐννέα ἄρχοντας καὶ τοὺς ταμίας οὐσίαν κεκτημένους οὐκ ἐλάττω δέκα μνῶν ἐλευθέραν, τὰς δ᾽ ἄλλας ἀρχὰς, τὰς ἐλάττους ἐκ τῶν ὅπλα παρεχομένων, στρατηγοὺς δὲ καὶ ἱππάρχους οὐσίαν ἀποφαίνοντας οὐκ ἔλαττον ἢ ἑκατὸν μνῶν ἐλευθέραν, καὶ παῖδας ἐκ γαμετῆς γυναικὸς γνησίους ὑπὲρ δέκα ἔτη γεγονότας. τούτους δ᾽ ἔδει διεγγυᾶν τοὺς πρυτάνεις καὶ τοὺς στρατηγοὺς καὶ τοὺς ἱππάρχους τοὺς ἕνους μέχρι εὐθυνῶν, ἐγγυητὰς δ# ἐκ τοῦ αὐτοῦ τέλους δεχομένους, οὗπερ οἱ στρατηγοὶ καὶ οἱ ἵππαρχοι."(Aristotle, 1935, 4. 1,2)

وإدارة شئون الدولة في يد الارستقراطيين ممن يمتلكوا المال، الامر الذي أدى لاستبداد هؤلاء الارستقراطيين وهيمنتهم على مقدرات الدولة ما زاد من حدة التوتر بينهم وبين عامة الشعب.

اضطراب احوال اثينا في ظل فشل تشريعات دراكون: -

لقد لخص ارسطو• في كتابه دستور الاثينيين اسباب اضطراب الاحوال في اثينا نتيجة فشل تشريعات دراكون، قائلا:

"هذا النظام واستبداد طبقة الشرفاء بالكثرة المطلقة من الشعب دفعت الشعب على ان يثور على الاغنياء".(ارسطو، 1921 ، ص.51)

يتبين من كلمات ارسطو ان تشريعات دراكون لم تنجح في تحقيق مطالب الجماهير المحرومة الكادحة من فقراء اثينا، فلم يجد المجتمع الاثيني استقرارا بين طبقات المجتمع نتيجة غياب العدالة الاجتماعية وتدهور أوضاع العامة الاقتصادية وحرمانهم من الحقوق السياسية، فكان نتيجة فشل قوانين دراكون في مبتغاها ان الحركات الثورية لم تتوقف ولم يتوقف استهجان وسخط وغضب العامة ضد الارستقراطية القديمة وطبقة الأثرياء الجديدة في ظل الحكم الأوليجارخي بل أن الأوضاع الاقتصادية حملت النظام السياسي على التغيير نتيجة حالة البؤس والشقاء والدين والعبودية التي وقعت فيها تلك الطبقات المحكومة.

وقد وصف بلوتارخوس♦ الأوضاع التي آل لها المجتمع الأثيني في تلك الفترة حيث كانت الفرقة والتناحر هي السمة الغالبة على المجتمع، قائلاً:

"بعد ان قُضي على الفتنة الكيلونية ونفي المدنسون منهم، عاد الأثينيون إلى شحنائهم الأولى ونزاعهم على الحكم، وكان يوجد أحزاب وشيع مختلفة، بقدر ما كان يوجد اختلاف رأي في البلاد. كان حي التلال يفضل الديمقراطية، وحي السهل يفضل الاوليجاركية، اما اولئك الذين يعيشون على الساحل فيريدون مزيجا من النظامين، وبهذا حيل دون استظهار حزب على الاخر.

وكانت الفروق في الأحوال بين الأغنياء والفقراء في ذلك الحين قد بلغت أقصى الحدود حتى بدت المدينة في حالة خطيرة جدا وليس هناك من وسيلة لانقاذها من الاضطرابات والوصول بها الى حالة من الاستقرار الا سلطة ديكتاتورية مطلقة، فقد كان الجمهور كله مثقلا بالديون للاغنياء وكان عليهم أن يختاروا اما زراعة اراضيهم لدائنيهم واعطاؤهم سدس المحصول فيسمون اذ ذاك: ثيتيس Thetes او هكتوموري Hectemori واما يسلموا أجسامهم لقاء الدين وقد يحجزون أو يرسلون إلى العبودية في الوطن أو يباعون للأجانب .

اضطر بعضهم إلى بيع أولاده، (لأن القانون لا يمنع ذلك)، أو الهروب من البلاد خلاصا من قسوة الدائنين، الا ان معظمهم واكثرهم ثباتا بدأوا يتكتلون، ويبث احدهم في الاخر روح الشجاعة للوقوف في وجه هذا الظلم. واختيار قائد

• "τοιαύτης δὲ τῆς τάξεως οὔσης ἐν τῇ πολιτείᾳ, καὶ τῶν πολλῶν δουλευόντων τοῖς ὀλίγοις, ἀντέστη τοῖς γνωρίμοις ὁ δῆμος."(Aristotle, 5. 1)

♦ "οἱ δ' Ἀθηναῖοι τῆς Κυλωνείου πεπαυμένης ταραχῆς καὶ μεθεστώτων, ὥσπερ εἴρηται, τῶν ἐναγῶν, τὴν παλαιᾶν αὖθις στάσιν ὑπὲρ τῆς πολιτείας ἐστασίαζον, ὅσας ἡ χώρα διαφορὰς εἶχεν, εἰς τοσαῦτα μέρη τῆς πόλεως διαστάσης. ἦν γὰρ τὸ μὲν τῶν Διακρίων γένος δημοκρατικώτατον, ὀλιγαρχικώτατον δὲ τὸ τῶν Πεδιέων: τρίτοι δ' οἱ Πάραλοι μέσον τινὰ καὶ μεμιγμένον αἱρούμενοι πολιτείας τρόπον, ἐμποδὼν ἦσαν καὶ διεκώλυον τοὺς ἑτέρους κρατῆσαι.

τότε δὲ τῆς τῶν πενήτων πρὸς τοὺς πλουσίους ἀνωμαλίας ὥσπερ ἀκμὴν λαβούσης παντάπασιν ἐπισφαλῶς ἡ πόλις διέκειτο, καὶ μόνως ἂν ἐδόκει καταστῆναι καὶ παύσασθαι ταραττομένη τυραννίδος γενομένης. ἅπας μὲν γὰρ ὁ δῆμος ἦν ὑπόχρεως τῶν πλουσίων. ἢ γὰρ ἐγεώργουν ἐκείνοις ἕκτα τῶν γινομένων τελοῦντες, ἑκτημόριοι προσαγορευόμενοι καὶ θῆτες, ἢ χρέα λαμβάνοντες ἐπὶ τοῖς σώμασιν ἀγώγιμοι τοῖς δανείζουσιν ἦσαν, οἱ μὲν αὐτοῦ δουλεύοντες, οἱ δ' ἐπὶ τὴν ξένην πιπρασκόμενοι.

πολλοὶ δὲ καὶ παῖδας ἰδίους ἠναγκάζοντο πωλεῖν (οὐδεὶς γὰρ νόμος ἐκώλυ) καὶ τὴν πόλιν φεύγειν διὰ τὴν χαλεπότητα τῶν δανειστῶν. οἱ δὲ πλεῖστοι καὶ ῥωμαλεώτατοι συνίσταντο καὶ παρεκάλουν ἀλλήλους μὴ περιορᾶν, ἀλλ' ἑλομένους ἕνα προστάτην ἄνδρα πιστὸν ἀφελέσθαι τοὺς ὑπερημέρους καὶ τὴν γῆν ἀναδάσασθαι καὶ ὅλως μεταστῆσαι τὴν πολιτείαν.» (Plutach, 13. 1-3)

للقيام بتحرير الدائنين الذين صدرت الاحكام بحقهم وتوزيع الاراضي وقلب الحكومة". (بلوتارك، 2010، ص ص. 220، 221)

هذا ما كان عليه الفقراء من وضع متردي بالغ السوء دفعهم للتنازل عن أغلى ما يملكونه؛ ابنائهم وأنفسهم كذلك تنازلوا عن أرضهم وأرض أجدادهم وفاء لما عليهم من دين حيث كانت الأرض بالنسبة لليوناني شيئاً مقدساً.

فقد كانت الارض مملوكة للأسرة ككل تنتقل من جيل لجيل ولا يعد هذا امتلاكا بل حق استغلال يسلمها جيل للجيل الذي يليه وارتبط بذلك الواجب المقدس لحفظ الارض التي دفن فيها اسلافهم وأن ينقلوها الى الجيل التالي. (جندي، 2005 ، ص ص 211، 212) وقد أدت التوترات الاجتماعية في اثينا بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية وما الت اليه اوضاع الفقراء الى ما يوصف بأنه وضع ثوري حيث أضحى الصراع عنيفاً بين الفقراء والاغنياء. (Lyttkens ,2010, p.6) ويرجع هذا الوضع الى عدم وجود عدالة في توزيع الثروات وغياب سيادة القانون.

ورغم أن تشريعات وقوانين دراكون لم تعالج إلا جوانب محددة من مشكلات المجتمع الأثيني ورغم الحالة بالغة السوء التي انحدرت إليها الطبقات المحكومة ووقوع الكثير منهم تحت طائلة الدين ، إلا أنها كانت سببا في تطور المجتمع الأثيني فمن جهة أصبحت الجرائم تعالج على أساس أنها تشكل اعتداء على المجتمع وليست مجرد إغضاب الآلهة فبرز دور القانون كأداة للتعامل داخل المجتمع الأثيني لأول مرة ومن جهة أخرى فقد بدأت الطبقات المحكومة تعي أن العلاقة بينها وبين الدولة لا بد أن تحكمها وتضبطها قوانين توضح ما لها وما عليها فكانت تلك القوانين بداية التطور الذي أدى بنظم الحكم إلى الحكم الشعبي في النهاية. (عبد الوهاب،1991، ص ص.124،123)

تشريعات سولون Solon (640 ق.م - 558 ق.م):-

نتيجة قوانين دراكون، كان ملاك الأراضي الأثرياء قادرين على السيطرة على ممتلكات أي مزارع لم يتمكن من تسديد الأموال التي اقترضها سواء للزراعة أو للطعام. كان المزيد والمزيد من المزارعين الفقراء في ريف أتيكا ضد أصحاب الأراضي الارستقراطيين مما كان ينذر بإمكانية اشتعال الحرب الأهلية في أثينا. وأمام ذلك اختارت الأوليجارخية الحاكمة سولون ليكون أرخوناً في 594 ق.م، ومنحه السلطة لإجراء إصلاحات في حكومة المدينة. (Williams, 2009, p.31)

لقد كانت إصلاحات سولون محاولة للتعامل مع الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في أثينا. رغم ذلك فقد فشلت تشريعاته لحل المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها أثينا، وتعد قوانينه بمثابة تمهيد الطريق نحو الديمقراطية التي تلت في وقت لاحق في نفس القرن، وقد نال سولون ثقة جميع الأطراف المتناحرة وقتذاك من أجل حل الأزمة والعمل على وضع تشريعات للمستقبل. (James G,1978, p.23)

ولذلك اصبح هذا الارستقراطي ارخونا عام 594 ق.م و سمي بالأرخون الموفق لأنه استطاع عن طريق إرضاء كل الأطراف المتنازعة وعن طريق اللجوء لأنصاف الحلول من تهدئة الموقف وتمييع قضية الطبقات المحرومة. (الناصري، 1976،ص.196)

وهنا يمكننا القول بأن النخب، عندما تهددها الثورات ستختار في بعض الأحيان تحقيق الديمقراطية، على الرغم من أن التنازلات الاقتصادية قد تبدو مفضلة. والسبب هو أن وعود التنازلات الاقتصادية ليست ذات مصداقية في المستقبل ما لم يكن هناك تحول في السلطة السياسية إلى الأغلبية الفقيرة، لأن الوضع الثوري سيختفي في النهاية، وعندما يحدث ذلك، لا يوجد ما يمنع النخبة من استعادة أي تنازلات اقتصادية إذا احتفظوا بنفس القوة السياسية كما كان من قبل. (Lyttkens, ,2010, p.3 & Robinson, 1997, p.39) ويبدو أن موهبة سولون في قرض الشعر أكسبته التأثير على الغير والإقناع كما كان وطنيا غيورا شجاعا يحب وطنه حيث تروي الأقاصيص أن نزاعا شب بين أثينا وميجارا حول امتلاك جزيرة سلاميس ولما

أعلن الأثينيين تنازلهم عن ملكية الجزيرة رفض سولون قبول ذلك وانطلق إلى سوق المدينة Agora وألقى قصيدة على العامة وضح فيها أهمية تلك الجزيرة وأشعل الحماس في قلوب الأثينيين واستطاع أن يعيد سلاميس لأثينا. (الناصري، 1976 ص.197)

وقد كان سولون فيلسوفا حتى في شعره حيث يذكر بلوتارخوس ان اشعاره كانت تحتوي على مبادئ فلسفية وتعاليم سياسية وكانت قصائده أحيانا تهدف إلى استنهاض همم الأثينيين وحثهم وتأنيبهم وتوبيخهم.(بلوتارك، 2010،ص. 212) وقد كان سولون يألم لما آل إليه حال الفقراء على يد الأثرياء وذكر بلوتارخوس• أنه كان يعد نفسه أميل إلى الفقر منه إلى الغنى مستشهدا بأحد قصائده التي يوضح فيها ذلك قائلا:

كثيراً ما ينعم الأشرار بالغنى. في حين يجوع الخيرون
مع هذا فإني لن أبدل حالي بحالهم
وفضيلتي بذهبهم، لأن ما أملكه يدوم
في حين يبدل الغنى مالكيه يوميا. (بلوتارك، 2010 ص.211**)**

على اية حال لقد كان النمو السكاني المتزايد والتوسع في أسواق التجارة هما القوة الدافعة وراء انهيار العلاقة التقليدية بين النخب والجماهير في أواخر القرن السابع وأوائل القرن السادس ق.م علاوة على التحول من نظام المقايضة إلى الاقتصاد النقدي، ففي السابق كانت الارستقراطية تدعم أفقر عناصر المجتمع بالمساعدات أوقات الأزمات ولكن بحلول أواخر القرن السابع بدأت النخبة تتجاهل التزاماتها التقليدية تجاه الفقراء نتيجة السعي وراء تحقيق المنافع والمصالح الشخصية، كما أخذ الارستقراطيين والأثرياء يستولون بالجملة على الأراضي العامة والخاصة لزيادة الإنتاج الزراعي لأسواق التصدير المربحة في ظل نظام الاقتصاد النقدي حديث العهد، ومع ازدياد تجاهل النخبة لالتزاماتهم تجاه الفقراء فقد قامت النخبة باستعباد الفقراء أو بيعهم كرقيق ومصادرة أراضيهم. (Sagstetter, 2013, P.41, 42)

استراتيجية سولون في حل النزاع بين الفرقاء الاثينيين:-

أشار بلوتارخوس♦ الى الوسيلة التي استطاع بها سولون حل النزاع بين الفرقاء الاثينيين بعد ان وكل اليه القيام بتلك المهمة، قائلا:

"هنا أدرك الاثينيون ان سولون هو الشخص الوحيد من بين الجميع ممن ليس له علاقة بالمشكلة او هو طرف فيها. وانه لم يشارك في استغلال الاغنياء، ولم يعان بؤس الفقراء. وألحوا عليه ان يمد يداً الى الحكومة، ويفض النزاع. وان كان (فانياس ولسبيان) يؤكدان أن سولون احتال بحيلة على الفريقين لكي ينقذ بلاده، فوعد الفقراء سراً بتقسيم الأراضي، ووعد الأغنياء بضمان ديونهم، على ان سولون بالذات يقول عن نفسه انه تردد في مبتدأ الامر في المساهمة

• " πολλοὶ γὰρ πλουτεῦσι κακοί, ἀγαθοὶ δὲ πένονται:
ἀλλ᾽ ἡμεῖς αὐτοῖς οὐ διαμειψόμεθα
τῆς ἀρετῆς τὸν πλοῦτον: ἐπεὶ τὸ μὲν ἔμπεδον αἰεί,
χρήματα δ᾽ ἀνθρώπων ἄλλοτε ἄλλος ἔχει." (Plutach,3.2)

♦ " ἐνταῦθα δὴ τῶν Ἀθηναίων οἱ φρονιμώτατοι συνορῶντες τὸν Σόλωνα μόνον μάλιστα τῶν ἁμαρτημάτων ἐκτὸς ὄντα, καὶ μήτε τοῖς πλουσίοις κοινωνοῦντα τῆς ἀδικίας μήτε ταῖς τῶν πενήτων ἀνάγκαις ἐνεχόμενον, ἐδέοντο τοῖς κοινοῖς προσελθεῖν καὶ καταπαῦσαι τὰς διαφοράς. καίτοι Φανίας ὁ Λέσβιος αὐτὸν ἱστορεῖ τὸν Σόλωνα, χρησάμενον ἀπάτῃ πρὸς ἀμφοτέρους ἐπὶ σωτηρίᾳ τῆς πόλεως, ὑποσχέσθαι κρύφα τοῖς μὲν ἀπόροις τὴν νέμησιν, τοῖς δὲ χρηματικοῖς βεβαίωσιν τῶν συμβολαίων. ἀλλ᾽ αὐτὸς ὁ Σόλων ὀκνῶν φησι τὸ πρῶτον ἅψασθαι τῆς πολιτείας, καὶ δεδοικὼς τῶν μὲν τὴν φιλοχρηματίαν, τῶν δὲ τὴν ὑπερηφανίαν. ἠρέθη δὲ ἄρχων μετὰ Φιλόμβροτον ὁμοῦ καὶ διαλλακτὴς καὶ νομοθέτης, δεξαμένων προθύμως αὐτὸν ὡς μὲν εὔπορον τῶν πλουσίων, ὡς δὲ χρηστὸν τῶν πενήτων. λέγεται δὲ καὶ φωνή τις αὐτοῦ περιφερομένη πρότερον, εἰπόντος ὡς τὸ ἴσον πόλεμον οὐ ποιεῖ, καὶ τοῖς κτηματικοῖς ἀρέσκειν καὶ τοῖς ἀκτήμοσι, τῶν μὲν ἀξίᾳ καὶ ἀρετῇ, τῶν δὲ μέτρῳ καὶ ἀριθμῷ. τὸ ἴσον ἕξειν προσδοκώντων: " (Plutach: Solon, 14. 1-3)

في شؤون الدولة. لخوفه من مكابرة هذا الحزب، ومن طمع ذاك، ومع ذلك فقد انتخب ارخونا بعد فيلومبروتوس ومنح سلطة سن القوانين والقضاء ورضي به الاغنياء، لانه غني، ووافق عليه الفقراء، لانه نزيه. وقد اشيع عنه قبل انتخابه قوله انه لن تقوم حرب لما تكون الامور متوازنة. وهذا ما أرضى جشع حزبي الاغنياء وخاصة حزب الفقراء". (بلوتارك، 2010 ص.221**)**

مما سبق يتضح أن اساس المشكلة في اثينا هو عدم وجود عدالة اجتماعية بين الأغنياء والفقراء، ونظرا لما تحلى به سولون من صفات حميدة فقد رضي به الاحزاب المتناحرة ما ساعده على البدء في وضع تشريعات بهدف اعادة الاستقرار المجتمعي الذي رأه لن يتحقق سوى بالعدالة الاجتماعية.

وقد أشار ارسطو• في دستور الاثينيين الى النظام وأطر التشريعات التي سنها سولون كسبيل ارتآه وسيلة لاعادة الاستقرار والسلام بين طبقات المجتمع الاثيني المتناحرة، قائلا:

"وضع سولون نظاما وشرع قوانين جديدة، فقد نسخت قوانين دراكون إلا ما يتعلق بالقتل ونقشت هذه القوانين الجديدة على ألواح مثلثة عرضت في الرواق الملكي وأقسموا جميعا ليحتفظن بها وأقسم التسعة الموكلون بمنصب الأرخون بإزاء الحجر (المقدس) وأخذوا على أنفسهم عهدا بأن يقدموا تمثالا من الذهب إن خالفوا أحد هذه القوانين. ومن هذا الوقت وجد هذا العهد في اليمين التي يحلفها الارخون. وقد حدد سولون نفسه مئة سنة لا تنسخ فيها هذه القوانين". (ارسطو،1921، ص.54)

وقد بدأ سولون حكمه بعفو عام أطلق بمقتضاه سراح كل من سجن واعاد الى البلاد كل من نفي منها لجرائم سياسية ما لم تكن تلك الجرائم مرتبطة بمحاولة اغتصاب مقاليد الحكم في البلاد. (ول ديورانت، 1953، ص. 212)

وقد قسم المؤرخين تشريعات سولون إلى فئتين تشريعات اقتصادية وتشريعات سياسية وقد كانت التشريعات الاقتصادية على رأس إصلاحاته. (Sagstetter, 2013, P.29) كونها كما ذكرنا انفا هي السبب الرئيسي للاضطرابات بين الارستقراطيين والفقراء، وبالرغم من قيام سولون بسن حزمة تشريعاته اقتصادية وسياسية الا انه لم يغفل الجانب الاجتماعي، فسن حزمة من التشريعات الاجتماعية بهدف تقليل الفجوة بين طبقات المجتمع ومن اجل القضاء على بعض سلبيات المجتمع، بالاضافة الى وضعه مجموعة من التشريعات الاخلاقية، والخاصة بتربية الاولاد وتعليمهم كما اهتم بقضايا الزواج والطلاق والميراث وغيرها من القضايا التي ارتأي انها تمس حياة الناس وتنعكس على المجتمع بأكمله.

اصلاحات سولون:

الاصلاحات الاقتصادية: -

لقد رأى سولون أن ما تمر به أثينا من اضطرابات بين أطياف المجتمع الأثيني يرجع في الأساس لأسباب اقتصادية فعمل جاهدا على إيجاد حلول لتلك المشكلات الاقتصادية من خلال إصدار مجموعة من القرارات الإصلاحية في مجال الزراعة والصناعة والتجارة وأيضا في نظام العملة، وهي كالتالي:

إلغاء الديون المادية والعبودية: -

لقد حاول سولون جاهدا اتخاذ الإجراءات اللازمة والحاسمة لرأب الصدع بين أثرياء وفقراء أثينا فكان على رأس أولوياته حل المشكلة الاقتصادية الرئيسية والتفاوت الطبقي بين الأثرياء والفقراء فعمل جاهدا من اجل حماية المزارعين الصغار من جشع وطمع الأثرياء. (Hignett, 1956, p. 141) وكان أبرز

• "πολιτείαν δὲ κατέστησε καὶ νόμους ἔθηκεν ἄλλους, τοῖς δὲ Δράκοντος θεσμοῖς ἐπαύσαντο χρώμενοι πλὴν τῶν φονικῶν. ἀναγράψαντες δὲ τοὺς νόμους εἰς τοὺς κύρβεις ἔστησαν ἐν τῇ στοᾷ τῇ βασιλείῳ καὶ ὤμοσαν χρήσεσθαι πάντες. οἱ δ᾽ ἐννέα ἄρχοντες ὀμνύντες πρὸς τῷ λίθῳ κατεφάτιζον ἀναθήσειν ἀνδριάντα χρυσοῦν, ἐάν τινα παραβῶσι τῶν νόμων: ὅθεν ἔτι καὶ νῦν οὕτως ὀμνύουσι. κατέκλεισεν δὲ τοὺς νόμους εἰς ἑκατὸν ἔτη ." Aristotle, VII. 1,2

قراراته إلغاء الديون عن كاهل الفقراء والذي عرف بـ Seisachtheia وتعني "تخفيف الثقل" وكذلك إلغاء الديون العبودية. (Salkever, 2009, p.76) وهو ما أكده ارسطو♦ في كتابه دستور الاثينيين قائلا:

" لم يكد يملك سولون سلطان الارخون حتى حرر الشعب، فحظر ان يتخذ في الحال او المستقبل شخص المدين رهينة بدينه. شرع قوانين وأسقط جميع الديون العامة والخاصة وهذا هو الإصلاح الذي يسمى "سايس كتيا" σεισάχθειαν وضع الثقل، كأنه قد وضع عن اعناقهم حملا ثقيلا، وحاول بعضهم أن ينكر عليه هذا الامر (تشويه هذا الامر)." (ارسطو،1921، ص ص.52، 53)

مما سبق يبدوا ان سولون قد أطلق سراح الفلاحين الذين عجزوا عن سداد ديونهم واستعاد لهم مزارعهم التي فقدوها وحرم الاقتراض في المستقبل. (Thompso, 1978m,p.23) وإلغاء الديون كان يعني استعادة بعض الفقراء الذين رهنوا ارضهم ومزارعهم لهؤلاء المرابين الجشعين وقد كان هذا التصرف ضربة قاسمة لهم .

وعلى الرغم من رواية ارسطو الا أن آخرون يرون ان سولون لم يلغ الديون التجارية العادية ورفض توزيع الأراضي . (Harris,2002 p. 415-430)

ولكن ليسهل على التجار الوفاء بديونهم أعاد تنظيم العملة بأن جعل العملة الآثينية تسير على القاعدة اليوبوية بدلاً من القاعدة الإيجينية كي يروج التجارة مع كورنثه وخالكيس وإريتريا التي كانت تسيطر على الأسواق التجارية وقتذاك. (الراعي،1979, ص.108) أيضا حرم سولون رهن الفرد لنفسه لإيفاء دين حتى لا يصبح المدين عبداً لدائنه. (الناصري، 1976، ص. 197) ورأى بعض العلماء ان هذا الإجراء كان مجرد تدبير احترازي يهدف الى الحفاظ على استقرار النظام القائم. Sagstetter, 2013, (P.210)

وبهذا الاجراء فقد بدا واضحا ان سولون قد أدرك ضرورة القضاء على الفجوة الموجودة بالمجتمع بين الأثرياء والفقراء والتي حدثت نتيجة تركز ثروات أثينا سواء الاطيان الزراعية او الأموال في ايدي قلة قليلة تكاتلت فيما بينها فاستأثرت بمقدرات أثينا الاقتصادية والسياسية واستبعدت الغالبية من الشعب، وهو ما أدى الى حدوث صراعات داخلية وثورات واضطرابات وانقسامات داخل المجتمع الاثيني.

تعديل المكاييل والنقود والموازين: -

في سبيل قيام سولون بتخفيف وطأة الأعباء الاقتصادية جراء تدهور الحالة المعيشية لدى فقراء أثينا فقد اخذ يعدل المكاييل والنقود، وقد اوضح ارسطو• في كتابه دستور الاثينيين ما قام به سولون في سبيل ذلك، قائلاً:

" إذاً هذا ما اتخذ سولون في قوانينه من اصول سهلت رقي الديمقراطية، كان اسقاط الدين قد سبق اعلان القوانين، ثم تبعه زيادة المكاييل والنقود والموازين. كانت المكاييل المستعملة في أثينا الى هذا العصر هي مكاييل "فيدون" طاغية (أرجوس) فزاد سولون في مقاديرها، وكان المنا يعدل الى هذا العصر ما يقرب من سبعين درخمة، فبلغ به سولون مئة، وكانت الوحدة عشرة دراخم. وقد جعل سولون نسبة بين الموازين وبين النقود، فأصبح التلنتون يعدل ثلاثة وستين منا، وكان المنا ينقسم الى ستاتير στατῆρι واوزان ζῶσταθμοῖ متعددة." (ارسطو، 1921، ص.61)

مما سبق يتضح أن سولون استبدل النظام النقدي القائم وهو إيجينا Aegina بنظام أيوبيا النقدي ، كما خفض قيمة العملة فبعد أن كان المين = 73 دراخمة جعله يساوي 100 دراخمة ويبدو أن سولون

♦ "κύριος δὲ γενόμενος τῶν πραγμάτων Σόλων τόν τε δῆμον ἠλευθέρωσε καὶ ἐν τῷ παρόντι καὶ εἰς τὸ μέλλον, κωλύσας δανείζειν ἐπὶ τοῖς σώμασιν, καὶ νόμους ἔθηκε καὶ χρεῶν ἀποκοπὰς ἐποίησε, καὶ τῶν ἰδίων καὶ τῶν δημοσίων, ἃς σεισάχθειαν καλοῦσιν, ὡς ἀποσεισάμενοι τὸ βάρος. "(Aristotle, 6.1)

• "ἐν μὲν οὖν τοῖς νόμοις ταῦτα δοκεῖ θεῖναι δημοτικά, πρὸ δὲ τῆς νομοθεσίας ποιήσας τὴν τῶν χρεῶν ἀποκοπήν, καὶ μετὰ ταῦτα τήν τε τῶν μέτρων καὶ σταθμῶν καὶ τὴν τοῦ νομίσματος αὔξησιν. ἔπ᾽ ἐκείνου γὰρ ἐγένετο καὶ τὰ μέτρα μείζω τῶν Φειδωνείων, καὶ ἡ μνᾶ, πρότερον ἔχουσα σταθμὸν ἑβδομήκοντα δραχμάς, ἀνεπληρώθη ταῖς ἑκατόν. ἦν δ᾽ ὁ ἀρχαῖος χαρακτὴρ δίδραχμον. ἐποίησε δὲ καὶ σταθμὰ πρὸς τὸ νόμισμα, τρεῖς καὶ ἑξήκοντα μνᾶς τὸ τάλαντον ἀγούσας, καὶ ἐπιδιενεμήθησαν αἱ τρεῖς μναῖ τῷ στατῆρι καὶ τοῖς ἄλλοις σταθμοῖς."(Aristotle,10. 1,2)

حاول بذلك تعويض أثرياء أثينا عن بعض ما أصابهم نتيجة تخفيف ثقل الديون عن كاهل الفقراء المدينين بها للأثرياء حيث خفض قيمة ديونهم للآخرين بنسبة 27% الا أن البعض يرى أن القرار كان ضربة ثانية لأصحاب الأملاك والأثرياء أصحاب ديون لدى التجار أو الصناع حيث خفضت تلك المستحقات بنسبة 27% ، بينما يبدو أن سولون كان ينظر لأبعد من ذلك وهو إتاحة الفرصة أمام التجارة الأثينية للتطور والازدهار بل والانتشار وذلك باستخدام النظام النقدي الأكثر شيوعا لدى المدن الايونية الغنية. (مكاوي،1980،ص ص.97، 98)

الإصلاحات الزراعية: -

التوسع في زراعة الزيتون والكروم: -

لم تتوقف إصلاحات سولون عند حد معين بل شملت كل شئ حتى الزراعة فأوجد بأثينا نظاماً جديداً وهو التخصص في زراعة ما يتناسب مع أرض أتيكا الفقيرة التي لا تصلح لزراعة الحبوب وخاصة القمح على نطاق واسع بل تصلح للتوسع في زراعة الزيتون والكروم، لذا فقد شجع سولون التخصص في الزراعة ما يتناسب مع تربة أتيكا فعمل على إنتاج زيت الزيتون وتصديره. (كيتو،1962،ص.129) فوضع ضوابط لضمان كيفية زراعة الاراضي واختيار المحصول الذي يتلائم مع نوع التربة من اجل زيادة نسبة الانتاج. (French,1961, p. 511)

تحريم تصدير القمح والحبوب:-

حرم تصدير القمح والحبوب حيث وجد أن إنتاج إقليم أتيكا من القمح لا يكفي لسد حاجة الشعب في الوقت الذي كان فيه التجار يقومون بشراء القمح وتصديره ثم استيراده بأسعار أعلى وبيعه بالأسواق الآثينية بأسعار باهظة من هنا حرم سولون تصدير القمح للخارج وحدد التصدير بالنسبة لزيت الزيتون والنبيذ والفخار والصوف والأسلحة وغيرها من المصنوعات. (Van den Qudenrijn, 1952, p. 22,23) وبهذه الاستراتيجية حارب سولون السياسة الاحتكارية لتجار أثينا الجشعين واستطاع توفير السلع الاستراتيجية في اثينا بأسعار تتناسب ومقدرة الفقراء.

تشجيع الصناعة: -

شجع سولون الصناعة والصناع الأجانب بمنح حق المواطنة لجميع الاجانب الذين يتقنون حرفة ما والذين يأتون مع اسرهم ليقيموا بصفة دائمة في اثينا. (ول ديورانت، 1953، ص.215) لذلك فقد تعهد لهم بجعلهم مواطنين آثينيين حتى يقيموا بأتيكا، واهتم بكافة أنواع الحرف والحرفيين الاجانب والمحليين من اجل دفع عجلة الانتاج لسد احتياجات المواطنين من السلع الرئيسية وتصدير الفائض وبهدف تقوية الاقتصاد الاثيني من خلال تنويع موارد الدخل وعدم اقتصارها على الزراعة في ظل فقر التربة. (Hans,2002, p. 88,89) كما الزم سولون الصناع الاثينيين واصحاب الحرف تعليم ابنائهم تلك الحرف. (Hanssen, 2012,p. 26)

وبتحليل سياسة سولون الاقتصادية يتضح أنه أراد أن تتبوأ أثينا زعامة التجارة اليونانية ومن ثم كان يؤهلها من خلال ما قام به من إصلاحات اقتصادية لهذا الدور ليس فقط على مستوى التقدم والتوسع الزراعي وإنما في المجالات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة. (Milne. G.Y, 1945, p.240)

الإصلاحات الاجتماعية: -

إعادة تنظيم طبقات المجتمع الأثيني: -

أعاد سولون تقسيم طبقات المجتمع الأثيني على أساس حجم الثروة وما تملكه كل طبقة وكذلك الدخل السنوي كما أعاد تحديد امتيازات كل طبقة فقسم المجتمع الأثيني إلى أربع طبقات ، وفقا لما ذكره ارسطو♦ في كتابه دستور الاثينيين قائلاً:

"احتفظ بما كان من تقسيم أعضاء الدولة الى طبقات اربع: الطبقة الاولى تتألف ممن يملك خمسمائة (مديمنوس) . والطبقة الثانية من (الفرسان). والثالثة من (الزوجيتاي). والرابعة من (الثيتيس- هم من كانوا لا يملكون شيئا). وحفظ للطبقات الثلاث الاولى جميع المناصب، وهي مناصب الاراكنة التسعة ، وحفظة الخزانة و(البوليتاي – عددهم عشرة وظيفتهم بيع ما تاخذه الدولة من ثروة من قضى نحبه)، و(الاحد عشر- هم حفظة السجون)، و(الكولا كريتاي- هم من كانوا يتولون الانفاق على الموائد العامة)، ومع هذا فقد كانت هذه المناصب حقا لهذه الطبقات الثلاث، مع ملاحظة نصيبها من الثروة : اما الثيتيس فلم يكن لهم من الحقوق السياسية الا الاشتراك في جلسات جماعة الشعب (الاكليزيا) والمحاكم فقط." (ارسطو،1921، ص ص. 54، 55)

ما يعني ان سولون احتفظ بما كان عليه المجتمع الآثيني من تقسيم طبقي الا انه جعل المناصب حسب ما تمتلكه كل طبقة من ثروة، فحدد طبقة الأغنياء: بالذين لا يقل دخلهم السنوي عن 500 مكيال أو أكثر من الحبوب الرطبة أو الجافة pentakosiomedimnoi. ثم تليها طبقة الفرسان hippies : وحددهم بالذين لا يقل دخلهم السنوي عن 300 مكيال من الحبوب الجافة او الرطبة. وطبقة الحرفيون zeugitai وحددهم بالذين لا يقل دخلهم السنوي عن 200 مكيال أو أكثر من الحبوب الجافة أو الرطبة. وأخيرا طبقة المعدمين Thetes وهم الذين لا يملكون شيئاً.

فكانت مظاهر الشرف والتكريم تتناسب مع ما يؤدى من الضرائب فلا يستمتع انسان بمظاهر الشرف والتكريم دون تحمل عبء تلك الضرائب، وكانت بالنسبة للطبقة الاولى تفرض على ما يعادل دخلها السنوي اثني عشر مرة والطبقة الثانية على ما يعادل دخلها عشر مرات والثالثة ما يعادل دخلها خمس مرات، ما يعني أن ضريبة الاملاك كانت في واقع الامر ضريبة تصاعدية، اما الطبقة الرابعة فكانت معفاة من الضرائب المقررة. لذا فقد كان يتم اختيار الاراخنة وقادة الجيش من الطبقة الاولى، أما الطبقة الثانية فقد كان يتقلد افرادها المناصب وتشكيل فرق الفرسان في الجيش. اما الطبقة الثالثة فتعمل في فرق المشاة الثقيلة. واخيرا الطبقة الرابعة فكان يطلب منها ان تمد الدولة بالجنود العاديين. (ول ديورانت، 1953،ص.213)

اعادة تحديد امتيازات طبقات المجتمع الاثيني: -

وفي سبيل قيام سولون بإعادة تقسيم وتنظيم طبقات المجتمع فقد أعاد تحديد امتيازات كل طبقة من طبقات المجتمع فمنح عموم المجتمع الأتيكي الحق في أن يصبحوا أعضاء في الجمعية العامة Ecclesia كما منحهم حق العمل كمحلفين في القضايا العامة، كما منح طبقة الأغنياء دون غيرهم حق شغل الوظائف الكبرى مثل منصب الأرخون ومناصب الجيش والإدارة. ومنح طبقة الفرسان كونها الطبقة المتوسطة حق شغل الوظائف الصغرى التي تلي الوظائف الكبرى في الأهمية. أما طبقة الحرفيون الذين يشتغلون بالتجارة وزراعة الأرض فقد منحهم الحق في تولي الوظائف الصغرى والحرف. أما طبقة المعدمين والبوليتاريا فقد حرم عليهم تولي أي وظيفة رسمية مقابل عضوية الجمعية العامة والعمل كمحلفين في المحاكم بلا اجر. (الناصري، 1976،ص.199) وكانت الجمعية العمومية المسماة الإكليزيا في عهد سولون تضم كل المواطنين حيث منح طبقة المعدمين مكاناً في هذا المجلس الذي تدرجت صلاحيته فيما بعد لتشمل الفصل عن طريق المناقشة ثم الاقتراع في العديد من مسائل المجتمع الآثينى منها سن القوانين

♦ "τιμήματι διεῖλεν εἰς τέτταρα τέλη, καθάπερ διῄρητο καὶ πρότερον, εἰς πεντακοσιομέδιμνον καὶ ἱππέα καὶ ζευγίτην καὶ θῆτα. καὶ τὰς μὲν ἄλλας ἀρχὰς ἀπένειμεν ἄρχειν ἐκ πεντακοσιομεδίμνων καὶ ἱππέων καὶ ζευγιτῶν, τοὺς ἐννέα ἄρχοντας καὶ τοὺς ταμίας καὶ τοὺς πωλητὰς καὶ τοὺς ἕνδεκα καὶ τοὺς κωλακρέτας, ἑκάστοις ἀνάλογον τῷ μεγέθει τοῦ τιμήματος ἀποδιδοὺς τὴν ἀρχήν: τοῖς δὲ τὸ θητικὸν τελοῦσιν ἐκκλησίας καὶ δικαστηρίων μετέδωκε μόνον."(Aristotle, 7.3)

وتعديلها أو إلغاؤها والمسائل المتعلقة بإعلان الحرب وإبرام السلام. (Bury.L.B. and (others), 1960 , p p. 48,49) وبالتالي ربط سولون المناصب السياسية بمستوياتها المختلفة بالقدرة العسكرية التي تتوقف على القدرة الاقتصادية وبالتالي ربط المناصب السياسية بالوضع الاجتماعي. (Hans, 2002, p.80, 81) اي حرم الفقراء من تولى المناصب السياسية.

ولأول مرة في تاريخ أثينا يتم التدخل في حياة المواطنين بشكل واضح وأن يتم تنظيم شئونهم الاقتصادية والاجتماعية الخاصة علاوة على الأنشطة السياسية نتيجة الاضطرابات التي كانت تمر بها أثينا وفي المقابل كان على الدولة توفير استقرار المجتمع ، ووجد سولون أنه من الضروري اتخاذ عدد من التدابير للتخفيف من حدة التوتر بين طبقات المجتمع آنذاك حيث كانت جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في أثينا غير منظمة ، ويرى بلوتارخوس أن الإصلاحات التي قام بها سولون لم تكن إصلاحات ثورية ولا يراها بالإصلاحات التي أحدثت تطورا جذريا في تاريخ البشرية ولكنها تركت أثر دائم في أثينا.(Alen,1963, p.234, 235) الا أن تلك الاصلاحات كان لها أثر بعيد المدى فيما حدث من تطور في النظم السياسية والاقتصادية بأثينا فيما بعد.

ومن بين الإصلاحات الاجتماعية أنه وضع قواعد لتربية الاولاد فكان الولد يبقى في بيت أبويه يتوليان أمر تربيته حتى يبلغ سن السادسة عشر ثم تتسلمه الحكومة لتربيه تربية عسكرية وتخوله جميع الحقوق المدنية، كما أباح كثير من الأمور التي كانت محظورة من قبل حيث أجاز بيع العقار وعمل على الالتزام بالوصية التي تقسم الارث أنصبة متساوية بين الابناء ولكن حظر الوصية على الأب كثير الأولاد، وحتم زواج البنت صاحبة الحق في الميراث كله بأقرب رجل منها نسبا. (فهمي، 1999،ص.48) اما بالنسبة للرجل فقد كان من حقه التوريث بالوصية لابنه بالتبني في حال عدم وجود ورثة شرعيون حيث كان يستطيع ان يتبنى ابنا ويصبح بذلك وارثه وإذا توفى بلا اولاد شرعيين او متبنين تنتقل ممتلكاته لاقربائه وفقا لترتيب درجة القرابة وإذا كان لشخص ذرية من كلا الجنسين فكانت الملكية تقتسم من قبل الابناء شريطة ان يعيلوا اخواتهن حتى الزواج. (تومسن،1975،ص. 270 & David, 1979, P.31)

وكلف سولون جميع المواطنين بتعليم أبنائهم الكتابة والقراءة كما كلف الحرفيين بتعليم أبنائهم تلك الحرف. (Hanssen,2012,p.26) كما اعتبر الاصرار على البطالة جريمة وسن قانونا يعفي الولد من المسئولية تجاه والده المسن في حال لم يعلم الاب ابنه حرفة من الحرف. (مكاوي،1980،ص.98)

كما أباح سولون الطلاق في حالتي العقر والزنا على أن يرد الرجل المطلق المهر الى زوجته، أما إذا كان المطلق إمرأة فترفع أمرها الى المجالس للنظر فيه، كما أقر بعدم اعلان الحروب الا بعد تفاوض الجمهور في شأنها ثلاث مرات، ومن الجرائم التي رأي سولون أن عقوبتها الاعدام هي اغتصاب إمرأة حيث ألزم على المغتصب زواج المغتصبة أو أن يحكم عليه بالاعدام، كما تحرم الزانية من خدمة الآلهة ولكنه وكل أمر عقابها للزوج، كذلك القاضي الذي يرى في حالة سكر يوقع عليه حكم الإعدام دون شفقة أو رحمة. (فهمي،1999،ص.50)

الاصلاحات القضائية: -

سمح سولون لأي مواطن برفع دعوى جنائية في الحالات التي يكون فيها الأشخاص المظلومين عاجزين قانونًا أو غير قادرين على تأمين العدالة لأنفسهم. (Zimern ,1956, P.132) وقد أشار بلوتارخوس♦ الى هذه الحقوق القانونية التي منحها سولون بموجب القانون لعامة الشعب لضمان كل فرد في المجتمع ان له حقوق انسانية في مجتمع يسوده العدل لا فرق فيه بين غني وفقير، قائلا:

♦ " ἔτι μέντοι μᾶλλον οἰόμενος δεῖν ἐπαρκεῖν τῇ τῶν πολλῶν ἀσθενείᾳ, παντὶ λαβεῖν δίκην ὑπὲρ τοῦ κακῶς πεπονθότος ἔδωκε. καὶ γὰρ πληγέντος ἑτέρου καὶ βιασθέντος ἢ βλαβέντος ἐξῆν τῷ δυναμένῳ καὶ βουλομένῳ γράφεσθαι τὸν ἀδικοῦντα καὶ διώκειν, ὀρθῶς ἐθίζοντος τοῦ νομοθέτου τοὺς πολίτας ὥσπερ ἑνὸς μέρη σώματος1 συναισθάνεσθαι καὶ συναλγεῖν ἀλλήλοις. τούτῳ δὲ τῷ νόμῳ συμφωνοῦντα λόγον αὐτοῦ

"قوى (سولون) من ضمانات امن الطبقة العامة، بمنح الحق العام إقامة الدعوى عن أي جريمة من جرائم الايذاء العمدي. فاذا تعرض أي فرد للضرب، او بتر منه أي عضو او اعتدي عليه بأي شكل من الاشكال، كان لكل مواطن الحق في إقامة الدعوى على المعتدي. وذلك حتى يشعر المواطنين بشعور المعتدى عليه, كأنهم أعضاء في جسد واحد، وان تثور ضمائرهم للجريمة كأنها وقعت عليهم. وهناك قولة تنسجم ومنطوق قانونه. اذ سئل ما هو النموذج الامثل للمدينة في رأيه فأجاب: المدينة التي يتساوى فيها المعتدى عليهم وغير المعتدى عليهم بحق ادانة ومعاقبة المعتدين". (بلوتارك،2010،ص ص.226، 227)

ما يعني ان سولون طبق مبدأ العدالة القضائية بين الجميع، اي جعل الكل سواسية امام القانون.

كما أصدر سولون قرارا بالعفو العام عن المسجونين وسمح بعودة المنفيين إذا لم يكن نفيهم بسبب محاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة. (مكاوي،1980،ص.98)

ويبدو جليا مما سبق أن سولون كان يحاول جاهدا لتطوير المجتمع الاثيني ببناء جيل من المثقفين والحرفيين والصناع المهرة وبناء مجتمع متماسك قائم على العدل والمساواة والتسامح أي أن سولون عمل من أجل بناء مجتمع جديد يضمن به حماية الضعفاء ونشر العدل بين كافة طبقات المجتمع وأدرك أن مايصبو اليه لن يتحقق الا ببناء اقتصاد قوي قائم على التنوع وكي تستقيم وتتحقق المعادلة فلابد من اقامة عدالة اجتماعية ولضمان تحقيق تلك العدالة الاجتماعية، فلا بد من وضع نسق عام ونظام سياسي يحدد الحقوق والواجبات وينظم الحياة العامة لكافة المواطنين.

الاصلاحات السياسية: -

الأرخون Archon: -

اوضح ارسطو● في كتاب السياسات استراتيجية سولون في اختيار عمال الحكومة لتشمل كافة القبائل مستحدثا نظام الاقتراع الذي يعد خطوة وركيزة اساسية من ركائز الديمقراطية التي زرع بذورها سولون، قائلا:

"أحدث سولون الاقتراع لاختيار عمال الحكومة، ولكن بعد أن وفق بينه وبين انتخاب سابق تقوم به كل قبيلة. فكانت كل قبيلة تختار من بينها عشرة لانتخاب من يشغل منصب الأركون، ثم يكون الاقتراع بين هؤلاء المنتخبين...هذا ما قرره سولون لانتخاب الأراكنة التسعة الذين يقومون بعمل الاركون وقد كانت العادة قديما ان يدعوهم مجلس الأريوس باجوس أمامه للامتحان، والا يخلي بينهم وبين مناصبهم الا اذا ظهرت له كفايتهم". (ارسطو،1921 ، ص. 57)

مما سبق يتضح ان اختيار الاراكنة التسعة يتم بالاقتراع حيث تقوم كل قبيلة بانتخاب عشرة ومن ثم يتم الاقتراع بين هؤلاء المنتخبين لاختيار الاراكنة التسعة، ثم يقوم مجلس الاريوس باجوس باختبار مدى كفائتهم قبل توليهم المهام الموكلة اليهم وتبدوا هذه ثمة من سمات الديمقراطية التي زرع سولون بذورها.

وفضلا عما سبق فقد حظر سولون على هؤلاء التسعة تولي المناصب العسكرية. (فهمي،1999،ص ص. 48، 49)، ولما كان المجتمع الاثيني بكافة اطيافه في حالة من التغيير في سبيل تخفيف حدة التفاوت الطبقي بين الطبقات، الا ان الطبقة الارستقراطية ظلت تسعى كي تنحت لنفسها وضع النخبة داخل الطبقة الأوليجارخية الجديدة، ويقودنا تحديد اختيار الاراخنة من افراد الطبقات الثلاث الاولى إلى التطرق للامتيازات القانونية والسياسية التي حصل عليها نبلاء المجتمع الاثيني. (Figueira,1968,p.448)

διαμνημονεύουσιν. ἐρωτηθεὶς γάρ, ὡς ἔοικεν, ἥτις οἰκεῖται κάλλιστα τῶν πόλεων, ‘ἐκείνη,’ εἶπεν, ‘ἐν ᾗ τῶν ἀδικουμένων οὐχ ἧττον οἱ μὴ ἀδικούμενοι προβάλλονται καὶ κολάζουσι τοὺς ἀδικοῦντας.’ " (Plut, 18.5)

● " τὰς δ’ ἀρχὰς ἐποίησε κληρωτὰς ἐκ προκρίτων, οὓς ἑκάστη προκρίνειε τῶν φυλῶν. προύκρινεν δ’ εἰς τοὺς ἐννέα ἄρχοντας ἑκάστη δέκα, καὶ τούτων ἐκλήρουν: ... Σόλων μὲν οὖν οὕτως ἐνομοθέτησεν περὶ τῶν ἐννέα ἀρχόντων: τὸ γὰρ ἀρχαῖον ἡ ἐν Ἀρείῳ πάγῳ βουλή, ἀνακαλεσαμένη καὶ κρίνασα καθ’ αὑτήν, τὸν ἐπιτήδειον ἐφ’ ἑκάστῃ τῶν ἀρχῶν ἐπ᾽ ἐνιαυτὸν διατάξασα ἀπέστελλεν. " (Aristotle, 8. 1- 3)

مجلس الشورى أو مجلس الأربعمائة Boule:-

أنشأ سولون مجلس الشورى (البولي) وهو مجلس تشريعي يتكون من 400 عضو يتم اختيارهم من الطبقات الثلاث الأولى حيث تم اختيار 100 عضو من كل قبيلة من القبائل الأربع وكانت مهمته الإشراف على إدارة شئون الدولة، لكن سولون لم يغير شيء من مهام هذا المجلس. (Takeshi,2007, p.37)

وقد كان رأي هذا المجلس شورى فيما يعرضه عليه القضاة من الأعمال، حيث كان ينظر في كل اللوائح والمنشورات والمراسيم قبل عرضها على الجمعية العمومية لترفضها او توافق عليها .(فهمي، 1999، ص. 48)

مجمع الحكماء أو مجلس الشيوخ Areios pagos: -

فقد حفظ له سولون حماية القوانين وكان يضم في عضويته الأراخنة المتقاعدين من أفراد طبقة الأثرياء الارستقراطية وكان يتم اعتبارهم حراسا للقوانين وكلفها بمراقبة النظام العام كما كان لهذه المحكمة سلطات واسعة لتطهير ومعاقبة المتآمرين على الدستور أو المخالفين للقوانين وكان تل أريس شمال غرب الأكروبوليس هو مقر انعقاد المجلس، كما اضاف له سولون حقا جديدا وهو القضاء فيما يقوم به خصوم الديمقراطية من مؤامرة لاسقاطها. **(**Takeshi,2007, p.37**)**

الجمعية الشعبية "الاكليزيا" Eklesia :-

اعاد سولون الاكليزيا الى الحياة حيث كانت قائمة في زمن هومر ودعا كل المواطنين الى الاشتراك في مناقشاتها، وكانت هذه الجمعية تختار كل عام من بين ذوي الخمسمائة مكيال الارخونين الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعينون من قبل مجلس الاريوس باجوس، كما كان من حقها استجواب هؤلاء الموظفين في اي وقت وتتهمهم وتعاقبهم وإذا ما انقضت مدة توليهم مناصبهم تحاسبهم ولها إذا شاءت ان تحرمهم حقهم في ان يكونوا اعضاء في مجلس الشيوخ. **(**ول ديورانت،1953، ص.214**)**

محاكم المحلفين Heliaea: -

عمل سولون على مساواة الطبقات الدنيا للطبقات العليا في حق اختيار المحلفين بالقرعة وهي هيئة من خمسة آلاف من المحلفين تتألف منهم انواع المحاكم التي تنظر في جميع القضايا عدا القتل والخيانة، وترفع اليها الشكاوى من اعمال الحكام على اختلاف انواعها. **(**ول ديورانت،1953، ص ص.214، 215**)**

لقد رأى ارسطو فيما منحه سولون للعامة من حقوق أنه كان فيها أقرب الى تأييد الديمقراطية، وقد اجمل ارسطو♦ في كتابه دستور الاثينيين تلك الحقوق في الفقرة التالية:

"ثلاثة أصول في كل ما وضع سولون من نظام كانت فيما يظهر اميل الى تأييد الديمقراطية. أولها واحقها بالعناية: الغاء ما كانت قد جرت عليه العادة من تمكين الدائن من اخضاع المدين لأنواع القهر البدني. الثاني: تخويل أعضاء المدينة عامة حق اتهام من اقترف الظلم على اي شخص كان. الثالث: "حق الاستئناف أمام مجالس الحكم، هذا ما يقولون مصدر ما حصل عليه الشعب فيما بعد من قوة عظيمة، فإن جعل الشعب صاحب السلطان على الانتخابات يعدل جعل النظام السياسي خاضعا لامره." (ارسطو،1921،ص ص. 59، 60**)**

وتلك الاخيرة هي اساس الديمقراطية، فالشعب هو من يختار من يمثله، فان اعوج بالسلطة استطاع الشعب بارادته قول كلمته في انتخاب الاصلح لتمثيله.

قانون "الأتيميا" :

من أحد قوانين سولون التي رآها أرسطو • في نظام الأثينيين قانونا غريبا هو قانون "الأتيميا" أي حرمان الفرد من عضوية المدينة فيقول أرسطو ما دفع سولون لسن هذا القانون:

♦ " δοκεῖ δὲ τῆς Σόλωνος πολιτείας τρία ταῦτ' εἶναι τὰ δημοτικώτατα: πρῶτον μὲν καὶ μέγιστον τὸ μὴ δανείζειν ἐπὶ τοῖς σώμασιν, ἔπειτα τὸ ἐξεῖναι τῷ βουλομένῳ τιμωρεῖν ὑπὲρ τῶν ἀδικουμένων, τρίτον δὲ ᾧ καὶ μάλιστά φασιν ἰσχυκέναι τὸ πλῆθος, ἡ εἰς τὸ δικαστήριον ἔφεσις: κύριος γὰρ ὢν ὁ δῆμος τῆς ψήφου, κύριος γίγνεται τῆς πολιτείας."(Aristotal, 9. 1)

"لما رأى أن طائفة من أعضاء المدينة يستسلمون للمصادفة أثناء الثورة والاضطراب فوضع لهم هذا القانون الغريب، الذي يقضي أن من لم يأخذ سلاحه ولم ينضم إلى أحد الحزبين وقت الثورة كان معرضا لأن يقضى عليه بالأتيميا. (ارسطو،1921، ص. 59)

ويبدوا من القانون ان سولون كان يهدف الى دفع الشعب دفعا لنيل حقوقه السياسية بالمشاركة في صناعة القرار والا لتعرض للحرمان من عضوية المدينة وسقطت عنه كافة حقوقه السياسية.

على أية حال فقد كان دستور سولون أقرب إلى الديمقراطية منه إلى الارستقراطية. حيث أنه هو من زرع بذور الديمقراطية التي بلغت ذروتها في إقامة الديمقراطية في عهد كليثنيس في 510 ق.م بعد 50 عاما من حكم بيسيستراتوس وهيبياس الاستبدادي. (Takeshi,2007, p.6)

ورغم ان بلوتارخوس لم يشاهد الأثار المترتبة على إصلاحات سولون؛ الا أن المكانة التي نالها في التقليد الأثيني تشير الى ان اصلاحاته قد تركت علامة بارزة في أثينا. حيث أن جميع الانشطة الاجتماعية والاقتصادية في اثينا لم تكن منظمة قبل سولون. (SAMUEL, 1963,p.235)

مغادرة سولون لأثينا: -

على الرغم من أن سولون عندما شرع في برنامجه الإصلاحي كان هدفه الأساسي التوفيق بين الاحزاب المتعارضة من الأغنياء والفقراء عن طريق أنصاف الحلول ابتغاءً لتحقيق المصلحة العامة والثراء لأثينا وشعبها، تطبق فيها العدالة والمساواة لا فرق فيها بين غني وفقير، رغم ذلك لم يخلص سولون من حقد الأغنياء وكراهيتهم وبغضهم له وكذلك الفقراء لأنهم كانوا يريدون منه المزيد من الحقوق على حساب الأغنياء.

وبسبب هذا الهجوم الذي تعرض له سولون من طوائف المجتمع الأثيني -اثريائه وفقراءه -وما لاقاه من لوم ومساءلة حول قوانينه وتشريعاته وهدفه منها وتفسيره لها فقد حزن حزناً كبيراً مما دفعه إلي ترك أثينا في رحلة طويلة استمرت عشر سنين سافر فيها لمصر للدراسة والعمل بالتجارة. (السعدني،2002، ص 234)

وقد تحدث هيرودوت ♦ في هذا الشأن قائلا:

"عندما تم اضافة كل الفتوحات الى الامبراطورية الليدية ، كانت ساردیس في قمة ازدهارها، اتى اليها جميع حكماء اليونان واحد تلو الاخر للعيش فيها وكان من بينهم الاثيني سولون ، بعد أن أجاب طلب الاثينيين وسن لهم القوانين، ترك أثينا في رحلة لمدة عشر سنوات ليجوب العالم. وذلك حتى لا يجبر على تغيير أي من القوانين التي سنها، وحتى لا يقوم الاثينيين أنفسهم بتغييرها، فقد اخذ عليهم عهدا بعدم تغيير أي من القوانين التي وضعها سولون لمدة عشر سنوات"

• " ὁρῶν δὲ τὴν μὲν πόλιν πολλάκις στασιάζουσαν, τῶν δὲ πολιτῶν ἐνίους διὰ τὴν ῥᾳθυμίαν ἀγαπῶντας τὸ αὐτόματον, νόμον ἔθηκεν πρὸς αὐτοὺς ἴδιον, ὃς ἂν στασιαζούσης τῆς πόλεως μὴ θῆται τὰ ὅπλα μηδὲ μεθ' ἑτέρων, ἄτιμον εἶναι καὶ τῆς πόλεως μὴ μετέχειν. " (Aristotal . 8.5)

♦ "ἀπικνέονται ἐς Σάρδις ἀκμαζούσας πλούτῳ ἄλλοι τε οἱ πάντες ἐκ τῆς Ἑλλάδος σοφισταί, οἳ τοῦτον τὸν χρόνον ἐτύγχανον ἐόντες, ὡς ἕκαστος αὐτῶν ἀπικνέοιτο, καὶ δὴ καὶ Σόλων ἀνὴρ Ἀθηναῖος, ὃς Ἀθηναίοισι νόμους κελεύσασι ποιήσας ἀπεδήμησε ἔτεα δέκα κατά θεωρίης πρόφασιν ἐκπλώσας,ἵνα δὴ μή τινα τῶν νόμων ἀναγκασθῇ, λῦσαι τῶν ἔθετο." Hdt. 1.29

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية: -

1. أحمد حسين، عاصم ، 1998، *المدخل إلى تاريخ وحضارة الإغريق*، القاهرة، مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع.
2. ارسطو، 1921 ، *نظام الاثينيين*، ترجمة طه حسين، القاهرة، دار المعارف المصرية .
3. بلوتارك، 2010، *تاريخ أباطرة وفلاسفة الإغريق*، المجلد الأول، ترجمة جرجيس فتح الله، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للموسوعات.
4. تومسن، جورج، 1975، *اسخيلوس واثينا، دراسة في الاصول الاجتماعية للدراما*، ترجمة صالح جواد القاسم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
5. الخطيب، محمد، 1999 ، *الفكر الاغريقي*، الطبعة الاولى، دمشق ، منشورات علاء الدين.
6. الراعي، عبد العظيم، 1979، *التاريخ اليوناني* ، القاهرة، دار لوتس للطباعة والنشر.
7. السعدني، محمود، 2002، *تاريخ وحضارة اليونان*، القاهرة.
8. عبد العزيز جندي، إبراهيم،2005 ، *معالم التاريخ اليوناني القديم*، الجزء الاول، الطبعة الثانية، القاهرة.
9. عبد الوهاب ، لطفي ، 1991، *اليونان مقدمة في التاريخ الحضاري*، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
10. فهمي، محمود، 1999، *تاريخ اليونان*، القاهرة، مكتبة ومطبعة الغد .
11. مكاوي ، فوزي ،1980، *تاريخ العالم الاغريقي*، الطبعة الاولى ، المغرب، الدار البيضاء ، دار الرشاد الحديثة .
12. الناصري، سيد ،(1976) ، *الاغريق تاريخهم وحضارتهم من حضارة كريت حتى امبراطورية الاسكندر الاكبر*، الطبعة الثانية، كلية الاداب جامعة القاهرة، دار النهضة العربية .
13. ول ديورانت، 1953 ، *قصة الحضارة ، حياة اليونان*، الجزء الاول من المجلد الثاني، ترجمة محمد بدران بيروت "دار الجيل للطباعة والنشر" ، تونس "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" .

Sources:

1. Aristotle,1935, The Athenian Constitution, The Loeb Classical Library, London.
2. Herodotus,1983, Book 1, (L.C.L), London.
3. Plutarch, 1959, solon. Translated by, Pernadotte Perrin, LCL. London.

References:

1. Alen E. Smuel; Plutarch`s Account of Solon`s reforms. Yale University, December; 1963.
2. Alfred Zimern, The Greec Commonweith, political and economic in fifth – century Athens, oxford university,1956.
3. Bury.L.B. and (others): The Cambridge Ancient History, vol Iv, Cambridge 1960 .

4. Carl Hampus Lyttkens: Institutions, taxation, and market relationships in ancient Athens, Journal of Institutional Economics, Lunda University,2010.
5. David M. Schaps. Economic Rights of Women in Ancient Greece New York: Columbia University Press, 1979.
6. Edward Harris: Did Solon Abolish Debt-Bondage? Journal of The Classical Quarterly 52.2,2002 .
7. F. Andrew. Hanssen: how tyranny paved the way to wealth and democracy; the democratic transition in ancient Greece, Clemson University. February 2012.
8. French, A: Solon's Hoplite Assessment, Historia, Vol.10, No. 4 (Oct. 1961).
9. Gagarin. Michael, writing Greek Low, published Cambridge university press, New York, 2008.
10. Hignett. C: A History of the Athenian constitution to the end of the fifth century. B.C., Y.H.S, Vol. 76, (1956), p. 141.
11. James G. Thompson, Solon on Athletics, Journal of Sport History, Vol. 5, No. 1 (1978) .
12. Jean Kinney Williams: Empire of Ancient Greece, Chelsea House. New York 2009.
13. Kelcy Sagstetter, SOLON OF ATHENS: THE MAN, THE MYTH, THE TYRANT? University of Pennsylvania PRESS 2013.
14. Kristoffer Momrak, The Origins of Democracy - Political Developments in Greece ca. 1150 – 462/1 BCE as compared with the structures of Ancient Near Eastern Polities. Universitetet i Oslo, Historisk institutt, våren 2004.
15. Kurt A. Raaflaub & Josiah Ober, Origins of Democracy in Ancient Greece, university of California press, 2007.
16. Milne. G.Y: the economic policy of solon, Hesperia, Vol. 14, No. 3 (Jul-Sep, 1945)
17. Robinson, E.W, The First Democracies. Early Popular Government Outside Athens, Franz Steiner Verlag Stuttgart.1997.
18. Sarah B. Pomeroy: A Brief History of Ancient Greece, New York, OXFORD UNIVERSITY PRESS 2004.
19. Stephen Salkever, ANCIENT GREEK POLITICAL THOUGHT IN PRACTICE, Cambridge University press 2009.
20. Takeshi Amemiya, Economy and Economics of Ancient Greece, New York,2007.
21. Thomas J. Figueira: THE TEN ARCHONTES OF 579/8 AT ATHENS, Hesperia.
22. Van den Qudenrijn.C.M. A: Solon's system of property once more, Mnemosyne, fourth series, Vol. 5, 1952.
23. Wess. Van. Hans: Athenian Entrepr eneurs. Reviewed the Economic reforms of solon by Stanley pv, C.R, New series Vol. 52, No. 1 (2002) .

"Solon and the Constitutional Basis of the Oligarchic Regime" (During the First Half of Sixth Century B.C.)

Ahmed Mahmoud Mohamed EL-Boghdady
PhD Degree in Arts –Department of History
(Ancient Greek – Roman History)
boghdady68@gmail.com

Dr./ Samy Abdel Fattah Shehata
Assistant Professor of Greek-Roman History - Faculty of Sciences and Education
- Ain Shams University- Cairo - Egypt

Dr./ Enas Ahmed Abdel-Ghany
Assistant Professor of Greek-Roman History – Faculty of Human Studies
Al-Azhar University - Cairo - Egypt

ABSTRACT

This present research tackles with the conditions of Athenian society from the end of the seventh century until the middle of the sixth century B.C.; the period in which, the class struggle increased between the poor and wealthy of Athens, who seized the country's goods and capabilities and monopolized the rule. This consequently led to the spread of a state of popular discontent and anger in order to achieve social justice and improve the people's economic conditions; leading in turn to the emergence of a number of attempts at political and economic reform by Dracon and then by Solon, who is considered the founder of the Oligarchic system of government during the first half of the sixth century B.C. Solon could also reconcile the rich and the poor through a set of legislations, which encouraged some people to call him the conciliator Archon. Because he was capable to calm down the situation between the rich and the poor and dilute the issue of the disadvantaged classes by enacting a set of laws that we can describe as being nothing but sedatives and alleviators for the state of the societal anger. Solon soon left Athens until the people returned with all their segments to what they were in terms of conflict and rivalry, and they abounded bickering, which contributed to the division of the Athenians into three warring parties, the first: the Simplex Party, which included the puritans of the aristocracy. The second: is the Coast party, which included the owners of the middle class of merchants and craftsmen, and they represented the new rich class. The third: is the Mountain Party, which included the poor of the public among the patrons.

Keywords: Hoplites - Seisachtheia -Thetes - Boule - Areiospagos - Heliaea.